لتعين الموت بالجرح ولو كان الجرح خفيفا وجعله طويلا كالسهم وبجرة
فانه حل لانه بفعله بجرحه ولو رمى بمروحة حديدة ولم يضع بعضها لاجل
لانه فعله دفاعا كذا ان رماه بها فابان راسه او قطع او داجه لان العرف
بنقطع بنقل الجرح كما بنقطع بالقطع فوقع الشك او لعله مات قبل قطع
الاوطاج ولو رماه بعضا او بعود جاف فقتله لاجل لانه بفعله فقتله
لاخذ ماله ولو اذا كان له حد بيضع بضعا فحينئذ لا بأس به لانه بمنزلة
السيف والرجح والاصل في هذه المسائل ان الموت اذا كان مضافا الى الجرح
بيقين كان الصيد حلالا واذا كان مضافا الى النقل بيقين كان حراما
وان وقع الشك ولا بد وان مات بالجرح او بالنقل كان حراما احتياطا وان
ان رماه بسهم او سكين فاصابه بحده في حد حل وان اصابه بقفا
السكين او بمقبض السهم لا يحل لانه قتله دفعا والحد وغيره فيه سواء
ولو رماه بمحدد ومات بالجرح ان كان الجرح مدمى يحل بالاتفاق
وان لم يكن مدمى فكذلك عند بعض المتأخرين سواء كانت الجراحة
او صغيرة لان الدم قد يحتبس بضيق المنفذ او غلظ الدم وعند بعضهم
يشترط الادماء لغلبة عدم انتهاء الدم وافرى الاوطاج فكل شيء
وعند بعضهم ان كانت كبيرة يحل بدون الادماء وان كانت صغيرة لا بد من
الادماء ولو رمى شاة ولم يسل منه الدم قبل الاجل وقبل وقت

دخل فيما ذكرناه واذا اصاب السهم ظلف الصيد او قرنه فان
ادماه حل والا فلا وهذا بوجه بعض ما ذكرناه قال واذا رمى صيدا
فقطع عضوا منه اكل الصيد لما بيناه ولا بأكل العضو قال الشافعي
اكلا ان مات الصيد منه لانه مبان بذكاة الاضطرار فجعل المبان
والمبان منه كما اذا ابين الرأس بذكاة الاختيار بخلاف ما اذا لم يبن
منه لانه ما ابين بالذكاة لنا قوله عم ما ابين من الحي فهو ميتة
ذكر الحي مطلقا فينصرف الى الحي حقيقة وحكما والعضو المبان هذه الصفة
لان المبان منه حي حقيقة لقيام الحياة فيه وكذا حكما لانه بنوهم
سلامته بعد هذه الجراحة وهذا اعتبار الشرع حتى لو وقع في الماء وفيه
حياة بهذه الصفة يحرم وقوله ابين بالذكاة فلنا حال وقوع البين
ذكاة لبقاء الروح في الباقي وعندنا له لا يظهر في المبان لعدم الحياة
ولا نبعده لزوالها بالانفصال فصار هذا كالحرف وهو الاصل ان المبان
من الحي حقيقة وحكما لا يحل والمبان من الحي صورة لا حكما يحل وذلك
بان يبقى في المبان منه حياة بقدر ما يكون في المذبوح فاذا جرحوه صورة
لا حكما فهذا لو وقع في الماء وبه هذا القدر من الحياة كان في حكم ان حتف
من جبل او سطح لا يحرم فتخرج عليها المسائل فنقول اذا قطع يدا او
رجلا او فخذا او ثلثه مما يبقى الغالب او اقل من نصف الراس يحرم المبان